Distr.: General
23 August 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً- جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

٥- اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

ثانياً- شروح جدول الأعمال

البند ١
انتخاب أعضاء المكتب

١- وفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح أن ينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية رئيساً ونائباً للرئيس - مقرراً.

الرجاء إعادة الاستعمال

البند ٢
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- قد يرغب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل الأول أعلاه.

٣- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستُفتتح في الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، لتناول المسائل الإجرائية (البندان ١ و٢) ولإدلاء ببيانات استهلالية. وخلال الجلسة العامة الختامية التي ستُعقد يوم الأربعاء الموافق ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، سيُنظر في اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك التوصيات المتفق عليها المتعلقة بالسياسات العامة، وجدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة (البندان ٤ و٥)، المقرر عقدها في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي (TD/B(S-XXXI)/2، المرفق الرابع، الفصل الثاني، الفقرة ٦).

٤- وستخصَّص الجلسات المتبقية لإجراء مناقشات موضوعية بشأن المسائل التي تندرج في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

الوثائق

TD/B/EFD/3/1 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣
تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة

٥- خلال الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، التي عُقدت في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اتفقت الدول الأعضاء على أن يكون موضوع الدورة الثالثة هو التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة[(١)].

٦- لقد كانت سنة ٢٠١٥ سنة مشهودة في مجال العمل المتعدد الأطراف وصنع القرار الدولي جسّدت العزم على التأثير تأثيراً جوهرياً على الخطة السياسية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ في مجال التنمية. فقد توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقات رئيسية عدة تتعلق بالتنمية، بينها خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية (تموز/يوليه ٢٠١٥)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وساهمت هذه الاتفاقات مساهمة كبيرة في بلورة وتوسيع نطاق عمل الأمم المتحدة من أجل المضي قدماً نحو تنفيذ خطة عالمية جريئة في مجال التنمية. وبوجه الخصوص، حددت خطة التنمية المستدامة ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، تشمل ١٦٩ غايةً وتهدف، في جملة أمور، إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتعليم والصحة، والحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، والتصدي لتغير المناخ. وأَحيَت هذه

(١) هذا الموضوع يقابل مجال العمل "جيم" الوارد في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/RES/69/313)؛ TD/B/EFD/2/3، المرفق الأول، ص. ١٥.

الاتفاقات الدولية النقاش حول أهمية دور المساعدة الإنمائية الرسمية والحاجة إلى حشد موارد إضافية لتمويل التنمية دعماً لهذا المشروع الطموح.

٧- وأدى توسع جدول الأعمال الدولي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المقدَّرة ومجموع الاحتياجات من الاستثمار في البلدان النامية. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الفجوة التمويلية السنوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ في المتوسط نحو ٢,٥ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠[٢]. ورغم أن الوقت آخذ في النفاذ بسرعة، فإن النتائج التي تحققت في مجال التنمية لا تعكس الإجراءات الجريئة المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا.

٨- وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أن "الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً" (A/RES/69/313، المرفق، الفقرة ٥١). وتقوم المساعدة الإنمائية الرسمية على مبدأ أساسي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان النامية، وتؤدي دوراً هاماً في توفير التمويل للبلدان النامية، وبخاصة لأقل الاقتصادات نمواً. ورغم أن البلدان الأصلية الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية تعهدت بمنح ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية ونسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نمواً، فإن قلة قليلة من هذه البلدان أوفت بتعهداتها. فقد ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية راكدة عند مستويات تقل عن نصف المبلغ المتعهد به، حيث بلغ متوسط قيمة المساعدة المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٧. وبعد الزيادة الطفيفة المسجلة عام ٢٠١٦، بلغت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مستويات معتدلة في عام ٢٠١٧، وتشير آخر التقديرات المتعلقة بعام ٢٠١٨ والصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي ستبلغ ١٥٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة[٣]، ستكون أعلى قليلاً من المستويات المسجلة في عام ٢٠١٣.

٩- وازدادت هذه الصورة العامة تعقيداً نتيجة العديد من التطورات التي أدت، فيما يبدو، إلى تقويض الأثر الإنمائي الرئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فقد سُجِّل تحول تدريجي في اتجاه القروض الميسرة الشروط بدلاً من المنح، حيث بلغت القروض الميسرة الشروط ورأس المال الطويل الأمد نسبة ٢٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٧ مقابل ١٦,٢ في المائة عام ٢٠٠٨. وبرز منذ فترة نقاشٌ حول عنصر التيسير في هذه القروض، لا سيما أن القيمة الاسمية الكاملة لأي قرض من هذا النوع تُعتبر مساعدة إنمائية رسمية حتى إذا كانت الشروط الميسرة لا تشمل إلا نسبة ٢٥ في المائة فقط من القرض. زد على ذلك أن التعاريف الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية تجيز إنفاق جزء كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية في البلد

(٢) الأونكتاد، ٢٠١٤، *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤ . الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.1، نيويورك وجنيف).

(٣) OECD and United Nations Capital Development Fund, 2019, *Blended Finance in the Least Developed Countries*, OECD Publishing, Paris، متاح في الرابط التالي: http://www.oecd.org/dac/blended-finance-in-the-least-developed-countries-2019-1c142aae-en.htm.

المانح نفسه، وذلك في مجالات من قبيل الوحدات السكنية المخصصة للاجئين والتكاليف المتصلة بإدماجهم في المجتمع. وتُزيل المعونة القابلة للبرمجة قطرياً بعض هذه العناصر، وقد ظل هذا الرقم عند مستوى ١٠٣,٧ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨ (مقابل ١٠٥,٦ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤) مقارنةً بمبلغ ١٥٣ مليار دولار كمساعدة إنمائية رسمية إجمالية. وأُعرب عن عدد من الشواغل المتزايدة إزاء الحساب المزدوج للأموال المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بالتمويل "الجديد والإضافي" للمناخ، الذي يتأتى جزء كبير منه، عملياً وبشكل مباشر، من ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأخيراً، لا تزال نظم تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية غير متسقة مع عمليات الميزنة الوطنية التي تعكس الأولويات المتعلقة بالسياسات العامة على الصعيد المحلي.

١٠- ويتعلق نقاش أوسع نطاقاً ومتواصل منذ فترة طويلة بالمعايير الحالية التي تتحدد على أساسها الأهلية للحصول على التمويل الميسر الشروط من أجل التنمية، ويعكس التحديات الخاصة التي تعترض العديد من البلدان المتوسطة الدخل (A/RES/69/313، المرفق، الفقرة ٧٢).

١١- وتعكف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة على وضع إطار جديد لرصد وقياس تدفقات المعونة الإنمائية يهدف إلى قياس جميع التدفقات المالية الخارجية الوافدة من الجهات المانحة التقليدية والناشئة (عامة/خاصة/مختلطة، بشروط ميسرة/غير ميسرة) بهدف دعم المنافع العامة العالمية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. ولا يتمثل الغرض المعلن للإطار الجديد، الذي يشار إليه بـ "مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة" في أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية، بل يهدف الإطار إلى إضفاء الشفافية على التدفقات المالية الأخرى التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. وأُعرب في إطار المشاورات عن عدد من الشواغل إزاء هذا الإطار، ومنها ما يتعلق بشفافيته، والمحاسبة الواضحة والمنفصلة للتكاليف والفوائد الطويلة المدى الناجمة عن مختلف أنواع التدفقات المالية وصكوك التمويل، وأثرها الإنمائي الحقيقي.

١٢- وتؤكد خطة عمل أديس أبابا أيضاً أن من أوجه استخدام التمويل العام الدولي "تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة"، بما يشمل استخدام التمويل العام الدولي "لإتاحة تمويل إضافي عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص" (A/RES/69/313، المرفق، الفقرة ٥٤). ويعكس هذا ما أُعرب عنه من شواغل، في ظل عدم كفاية الموارد الرسمية – سواءٌ أكانت وطنية أم دولية – اللازمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، مفادها أن على القطاع الخاص أن يهب للنجدة من خلال الابتكار المالي، الذي يُطلق عليه عموماً اسم "التمويل المختلط". ومن الناحية الجوهرية، يعني هذا أن تلبية احتياجات من التمويل تقدّر بالتريليونات تستلزم مليارات من الدولارات في شكل ضمانات وكفالات وتمويل مشترك توفرها المصارف الإنمائية والجهات المانحة والبلدان المتلقية نفسها لإتاحة إعانات وحوافز القطاع الخاص اللازمة لإيجاد التمويل المطلوب. ويتمثل الهدف العام لهذا النهج في تخليص بيئة الاستثمار من المخاطر للتغلب على المثبطات القائمة، كيما يتسنى للمؤسسات المالية الخاصة والمستثمرين من القطاع الخاص الاستفادة من الابتكارات، من قبيل خطوط الائتمان والتوريق وصناديق الأغراض الخاصة، لإتاحة التمويل من أجل التنمية. وفي بعض الأحيان، يُشار إلى هذا التوقع بالتحول من الحديث عن المليارات إلى الحديث عن التريليونات.

١٣- بيد أنه يوجد في الوقت الراهن ثغرة في الأدلة بشأن مدى فعالية الدور الذي أداه التمويل المختلط حتى الآن، وهو ما يؤكد الحاجة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة فيما يتصل بالتمويل المختلط. وتفيد البيانات المتاحة من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبحوث الأكاديمية بأن الأموال الخاصة التي جرت تعبئتها كجزء من أدوات التمويل المختلط تتراوح من ٢٦ مليار دولار إلى ٥٢ مليار دولار سنوياً. زد على ذلك أن نسب الإرياع تبدو غير مشجِّعة. فعلى سبيل المثال، يبين بحث حديث العهد[٤] أن كل دولار تستثمره المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية في البلدان النامية المنخفضة الدخل تقابله حصة تمويل من القطاع الخاص لا تتجاوز ٠,٣٧ دولار، وأن هذه الحصة تصل إلى ٠,٦٥ دولار في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و١,٠٦ دولار في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وفي الوقت الراهن، تفيد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن نسبة تقل عن ٦ في المائة من تدفقات التمويل المختلط التي جرى قياسها في الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٧ وُجّهت إلى أقل البلدان نمواً وأن هذه النسبة آخذة في الانخفاض. ويثير هذا الوضع أسئلة هامة بشأن الأسباب الكامنة وراء هذه الاتجاهات وإلى أي مدى يمكن أو ينبغي أن يؤدي التمويل المختلط دوراً مهماً في سد الثغرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

١٤- أما القضايا الرئيسية الأخرى والتي أبرزتها خطة عمل أديس أبابا في مجال التعاون الإنمائي الدولي، فتتصل بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب" باعتباره عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً عنه (A/RES/69/313، المرفق، الفقرة ٥٦) وبدور التعاون الإنمائي الدولي في التخفيف من مواطن الضعف البيئي، بما في ذلك مختلف أشكال التصدي للكوارث الطبيعية (نفس المرجع، الفقرات ٥٩-٦٥).

١٥- وبناءً عليه، ففي الجلسة العامة الموضوعية الأولى التي سيعقدها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في دورته الثالثة، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ستكون الأرضية جاهزة لتناول الضرورة الحتمية للتنمية التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة والتحديات المطروحة من منظور التعاون الدولي الإنمائي، بغية سد الثغرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. وستُتناول بالتفصيل الأسئلة الإرشادية المتفق عليها بالنسبة للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، الواردة أدناه:

(أ) كيف يمكن الوفاء بالالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا بعكس اتجاه الانخفاضات المسجلة في الفترة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وكيف يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في الجهود الرامية إلى رفع مستوى التمويل الإنمائي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن تحسين وتنسيق نوعية وأثر التدفقات الرأسمالية الرسمية، التساهلية منها وغير التساهلية، دعماً لهذه الجهود، بما في ذلك عن طريق استخدام نماذج وأدوات تمويل مبتكرة؟

(٤) Attridge S and Engen L, 2019, *Blended Finance in the Poorest Economies: The Need for a Better Approach*. Overseas Development Institute, London، متاح في الرابط التالي: https://www.odi.org/publications/11303-blended-finance-poorest-countries-need-better-approach.

(ج) ما هي التغييرات المؤسسية والتنظيمية والمتصلة بالسياسات العامة المطلوب إجراؤها على الصعيد الدولي للتحقق من أن الحوكمة الاقتصادية العالمية تدعم بشكل مناسب التعاون الإنمائي الفعال تيسيراً لتعبئة الموارد العامة المحلية؟

١٦- ولتسهيل المناقشة، أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة معلومات أساسية بشأن الاتجاهات الرئيسية في المؤشرات الأخيرة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المختلط، تلخّص القنوات الحالية الرئيسية التي تتم من خلالها عمليات التعاون الإنمائي الدولي وتسلط الضوء على التحديات التي تطرحها هذه القنوات، وذلك استعداداً للمداولات التي ستجري في الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

الوثائق

Financing for development: International development cooperation and interrelated systemic issues — TD/B/EFD/3/2

البند ٤
جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

١٧- يُتوقع من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة الثالثة، أن يتفق على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة، استناداً إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وفي ضوء مداولات المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند ٥
اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

١٨- وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية (TD/B(S-XXXI)/2، المرفق الرابع)، ستُعَد توصيات متفق عليها بشأن السياسات العامة، بناء على مناقشات الفريق الحكومي الدولي ومداولاته، لاعتمادها وتقديمها إلى مجلس التجارة والتنمية.

١٩- وسيجري، تحت إشراف رئيس الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، إعداد تقرير عن الاجتماع وتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه. وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يأذن لنائب الرئيس – المقرر بوضع اللمسات الأخيرة على التقرير بعد اختتام دورته الثالثة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة ستيفاني بلانكينبورغ، شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد Ms. Stephanie Blankenburg, Division of Globalization and Development Strategies, UNCTAD (Stephanie.blankenburg@unctad.org).